

والطيرة لوجودها ومعلمها لا الفراع لمقتد ذلك فيها وان كان
الثاني هو ظاهر قول المؤلف في الفراع **ش** المشتري ولكه فوكالة **ش**
يعني ان الرجل اذا قال لصاحبه اشتري السلعة الفلانية نيابة وليك فاشترها
فهي لها شركة وكان وكيله عنه في نصف السلعة وكالته قاصرة لا تستوي
تغير الشراي ليس للموكل ان يبيع نصف شريكه الا باذنه في ذلك
ويغيب من قوله فوكالة انه يطالب باليمن وانه ليس له جسيها وقوله
واشترى وليك واياها سلك عن الشركة لانها معلومة وانما يخفى
اي وشركته وليك واياها سلك عن الشركة لانها معلومة وانما يخفى
حانف الوكالة قلنا لك نعم عليهما ان سياق هذه المسئلة بعد
شركة العنان ظاهر في انها مضمومة وهو صحيح ولذلك لم يخرجه ان
يتصرف فيها ويهدا يعلم ان كلام المؤلف غير محتاج للتشديد
بمقصود **ش** وجاز وانتقل عن ان لم يقل واياها لك **ش** يعني ان يخرجه
للرجل ان يتول لصاحبه اشتري السلعة الفلانية نيابة وانتقد عن ما يخفى في
عنها لانه محروق صنعة احدتها مع صاحب من غير عوض وهو سلف
الهن مع تولى البيع عنه ان لم يقل المتقود عنه وانا اتولى بيع حصتك
اي اصيل سمارا في نصيبك فان قال ذلك منع لوجود السلف بزيادة
فالسلف تفده عنه والزيادة انتفاع الناقد ببيع الاخر عنه وقوله
فوله وانا ابيها لك او جرها لك ونحوه لوجود علة المنع في ذلك
وهو السلف بمنع قوله ابيها خبر كسبه احمق في اي وانا ابيها لك
واللام في لك يعني عن اي اتولى بيعها عنك اي الكون سمارا عنك في
نصيبك **ش** وايضا لم جسيها **ش** تقدم ان عدم جسي من فقد من
السلعة حتى يتبع ما نقده عن صاحب مستفاد من قوله فوكالة الا
انه ذكره ليوتب عليه قوله **ش** الا ان يقول واحبسها كالكالهن **ش**

يعني

يعني انه اذا قال له اتقد عنك واحبس السلعة الي ان تتغير ثمنها
بني فان له حبسها جيبين وتكون بمنزلة الرهن اي يتوقف فيها
بين ما يناب عليه فيصحبها الا ان يقيم بينة على اداءه وبالا
يقاب عليه فالقول قوله بيمين كما مر في الرهن وقوله فالكالهن اي
الصرح فلا حاجة الي ما يه على القول باقتناء الرهن للفظ صرح
به **ش** وان اسلف غير المشتري جاز الا لكبيرة المشتري **ش** يعني
ان الشخص اذا قال لآخر اشتر هذه السلعة وليك وانا اسلفك
ما يتصلك في ثمنها فان ذلك جائز لانه محروق صنعة من غير عوض الا
ان يكون المشتري له خبرة بالبيع والشرا وبصيرة فان ذلك لا يجوز
لانه سلف جو صنعة لان الذي لم يتول البيع دعا اسلف الذي تولى
البيع لاجل خبرته بالتجارة فهو سلف جريما وادخلت الصحاف
وجاهته فان قلت لو قال الامر بدل قوله غير المشتري كان اخصر
واوضح فالجواب ان ما ذكره المؤلف اعم اذ يشمل الامر والاجنب ومخبر
عدم الجواز اذا كان السلف من غير الامر وان النفع ليس للسلف
انه محمول على ما اذا كان الشريك صدقعا للسلف او خودك حتى
يكون النفع للشريك فعلمه قوله الا لكبيرة المشتري قيل الموضع
للفهم وهو ما يد على اقرب مذكور وهو المشتري لاد للظاهر
اي بالظاهر ولم يقل الا لكبيرة فالجواب انه لو اتى بالضمير لكان
عوده على المضاق ولان الاصل عود الضمير على المضاق دون
المضاق اليه كما في قوله تعالى اولم خير من فانه رجب **ش** وايجر عليها
ان اشترى قيا بسوقه لا كسفره وقنيم وغيره صاعدا بكم من تجاره
وهل ربي الزقاق لا لكبيرة قولان **ش** هذا شروع منه في الكلام
على شركة الجير والمعني ان من اشترى سلعة من سوقها طعما او غيره

Copyrighted material